

**إدارة وتصميم محفظة القروض المصرفية**

**باعتتماد تحليل مؤشر جودة القرض**

**وفق نموذج (Sherrod)**

المدرس المساعد ميثاق هاتف الفتلاوي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم إدارة الأعمال

## إدارة وتصميم محافظة القروض المصرفية باعتماد تحليل مؤشر جودة القرض وفق نموذج (Sherrod)

م.م. ميثاق هاتف الفتلاوي

### الملخص:

شكلت ولا تزال القروض اهمية كبيرة للمقرضين والمقترضين على حد سواء بوصفها مرتكز مهم لتمويل الشركات والمشاريع الجديدة منها والقائمة من جهة وما تشكله عوائدها من ايراد مهم للجهة مانحة القرض من جهة اخرى.

لقد شهد الاقتصاد العراقي تناميا ملحوظا في اعداد الشركات والمشاريع الكبيرة والصغيرة وما افرزه هذا التنامي من زيادة الطلب على التمويل بالقروض وضرورة سد احتياجات المستثمر العراقي، لكن بسبب طبيعة الظروف والتحديات والمخاطر التي تحيط بعملية الاقراض شكلت عبئا كبيرا على المصارف التي تمنح القرض مما ادى الى احجام بعض المصارف عن تقديم القروض ورفع سعر الفائدة من قبل مصارف اخرى.

وتتلخص فكرة البحث الاساسية في محاولة ايجاد حلول للمشكلات التي تعترض عملية الاقراض واهمها معرفة المركز المالي لطالب القرض من خلال الاعتماد على مؤشر جودة القرض في فحص وتحليل البيانات التاريخية للمركز المالي لطالب القرض وبالتالي تحديد فيما اذا كان القرض المطلوب منسجما مع اهداف الجهة مانحة القرض ام لا، وتحقيقا لأهدافه سعى البحث الى تقديم معالجات نظرية وتطبيقية خلصت الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان استخدام نموذج Sherrod في تحليل المركز المالي لطالب القرض يمكن المصرف من تقليل مخاطرة القروض من خلال الوقوف على مؤشرات قوة المركز المالي للشركات وبالتالي تمكن المصرف من بناء محفظته الاقراضية وفق اسس علمية سليمة تضمن له الاستثمار المناسب وتوصل البحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات

ابرزها: ضرورة قيام المصرف بمنح قروض متنوعة تخدم شركات من قطاعات متنوعة وبناء محفظة اقرضية قائمة على التحليل العلمي سواء باعتماد نموذج Sherrod او تنويع ماركوتز وغيرها من الاساليب والطرق العلمية التي يمكن ان تحوط المصرف ضد المخاطر المحيطة بعملية الاقراض.

### المقدمة:

بالرغم من اهمية الاستراتيجيات التي تستهدف تنمية الموارد المالية للمصرف الا ان القروض تحتل حيزا كبيرا من الاهمية لدى المصارف وخاصة المصارف التجارية، اذ ان كيفية ادارة القروض اصبحت الشغل الشاغل للمصارف لانها تعتبر الاستثمار الاساسي الذي يعتمد عليه المصرف في تحقيق العائد كما وتوصف المحفظة الاقرضية بانها اداة استثمار مركبة اي انها تتكون من قروض متعددة تختلف من حيث النوع، والمقدار، والقطاع الذي تخدمه، وجودة القروض المكونة للمحفظة، وهي بذلك تشبه محفظة الاوراق المالية التي شكلت حيزا كبيرا في ادبيات الاستثمار، ولدورها المهم في ايجاد الاسس العلمية السليمة للاستثمار بشكل عام.

ونظرا للتطورات التي شهدتها ويشهدها العراق، وخاصة بعد ان تزايدت نسبة استقرار الوضع الامني في العراق، وتنامي فاعلية دور الشركات والمؤسسات بانواعها المختلفة، وتزايد اقبال المستثمرين على انشاء المشاريع الامر الذي ينعكس على تزايد الطلب على القروض المصرفية وما يفرضه ذلك من ضرورة قيام المصرف بالتأكد من سلامة المركز المالي للمقترض ليكون منح القروض على اسس سليمة تحقق الامان والضمان للمصرف.

وطبقا لطبيعة المشكلة ومعالمها جاءت اهمية هذا البحث في ابعاد المشكلة المعرفية والتطبيقية في تكوين المحفظة الاقرضية هادفا من خلاله توجيه المصارف نحو تبني اسلوب علمي كفوء في ادارة وتصميم محفظة القروض للوصول الى افضل تشكيلة قروض من حيث قوة المركز المالي للشركات طالبة القرض.

وقد قسم البحث على اربع محاور رئيسية، تناول المحور الاول منهجية البحث، والمحور الثاني استهداف التاطير النظري للبحث، في حين تطرق المحور الثالث الى الجانب التطبيقي للبحث، اما المحور الرابع فتضمن اهم الاستنتاجات والتوصيات.

### المحور الأول:- منهجية البحث

**أ- مشكلة البحث:-** تكمن مشكلة البحث في المخاطرة التي تتعرض لها المصارف الناتجة عن منح القروض للمستثمرين ورجال الاعمال في وقت تزداد فيه التحديات والمخاطر والتي منها مخاطر عدم سداد القرض من قبل المقترض مع الفوائد المترتبة عليه في المواعيد المتفق عليها فكلما زادت درجة عدم التأكد بقوة المركز المالي للمقترض زادت مخاطرة نكوله عن السداد ولهذا جاء البحث ليلسط الضوء على كيفية تجنب هكذا مخاطر بالاعتماد على الاسس العلمية.

**ب- أهمية البحث:-** تعد القروض اكثر مجالات الاستثمار جاذبيه للمصارف نظراً لارتفاع الفوائد التي تتحقق منها مقارنة بالاستثمارات الاخرى، كما تعد الاستثمار الاكثر فاعليه في تحقيق هدف الربحية الا ان هذا الاستثمار يواجه مخاطرة عدم التسديد ولهذا يجب على المصارف تنويع

الاستثمارات من حيث منح القروض من جهة وتنوع استثمارها في مجالات اخرى من جهة اخرى ، لانهما يؤديان الى تقليل نسبة المخاطرة التي يتحملها المصرف وهناك اساليب كثيرة يمكن ان تقلل المخاطرة ومن هذه الاساليب تكوين محفظة اقراضيه قائمه على التنوع وهنا تكمن اهمية البحث في ايجاد اسس علميه تستند اليها المصارف في تحليل المركز المالي لطالب القرض واختيار الافضل لتكوين محفظه اقراضيه رصينه قائمه على التحليل السليم للمقترضين وبما يقلل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

### ج - هدف البحث :- يهدف البحث الى تحقيق ما يأتي :-

- ١- توضيح مفهوم القروض واهميتها وانواعها وما هي محفظة القروض.
- ٢- تسليط الضوء على نموذج Sherrod وكيفية استخدامه من قبل المصرف.
- ٣- قياس مدى استفادة المصرف من النموذج اذا ما تم استخدامه في تحديد اي القروض هي جيدة ويمكن ادخالها في محفظة القروض من خلال تحليل المركز المالي للمقترض باستخدام معادلات النموذج.

د - فرضية البحث :- يقوم البحث على فرضية رئيسه مفادها " يؤدي استخدام نموذج Sherrod في تحليل المركز المالي للشركة طالبه القرض الى تقليل المخاطرة الاقراضيه للمصرف ويعزز بناء المحفظة الاقراضيه للمصرف وفق اسس علميه "

### هـ - العينة والمدة الزمنية التي خضعت للتحليل :-

تم اعتماد (١٢) شركة في التحليل وهي تشكل جزءاً من القطاع الصناعي العراقي وكانت الفترة الزمنية لاربع سنوات بدءاً من عام 2002 ولغاية عام 2005 وان سبب اختيار هذه الشركات والسنوات توفرها للباحث وعدم امكانيه الحصول على بيانات لشركات في قطاعات اخرى.

و - اساليب جمع البيانات وتحليلها :- تم استخدام المصادر والمراجع ذات علاقه بالموضوع بهدف تكوين اطار نظري للبحث ، اما الجانب التطبيقي فقد اعتمد الباحث على الكشوفات الماليه (الميزانيه العموميه وكشف الدخل) للشركات موضع البحث لغرض تحليل مركزها المالي وبالتالي افادة المصرف بامكانيه قيامه بمنح قروض للشركات المبحوثه من خلال استخدام نموذج Sherrod والذي يقوم على جملة معادلات :

### ١ :- تقييم مخاطر القرض

نوعها	معامل النسبه	النسبه
مؤشر الربحيه	17	صافي رأس المال العامل ----- اجمالي الاصول
مؤشر السيوله	9	الاصول السائله ----- اجمالي الاصول

مؤشر رفع	3,5	صافي حقوق المساهمين اجمالي الالتزامات
مؤشر ربحيه	20	صافي الربح قبل الضريبه اجمالي الاصول
مؤشر رفع	1,2	أجمالي الاصول أجمالي الالتزامات
مؤشر رفع	.,1	صافي حقوق المساهمين أجمالي الاصول الثابته

## ٢. تصنيف القروض حسب درجة المخاطر على النحو التالي :-

مؤشر الجوده (Z)	فئة القرض
$25 \leq Z$	فئه أولى - قروض ممتازه عديمه المخاطر
$20 \leq Z < 25$	فئه ثانيه - قروض قليله المخاطر
$5 \leq Z < 20$	فئه ثالثه - قروض متوسطه المخاطر
$5 - \leq Z < 5$	فئه رابعه - قروض مرتفعه المخاطر
$Z \leq 5 -$	فئه خامسه - قروض ذات مخاطر مرتفعه جداً

## المحور الثاني: الاطار النظري للبحث

## اولاً:- القرض: المفهوم، الأهمية، الأنواع

## أ. المفهوم:

تعد وظيفة الاقراض ذات اهميه كبيره على صعيد النشاط الاقتصادي وانشطة الاجهزة المصرفية، للدور الذي تؤديه في توفير الاموال وتعبئتها في كافة المجالات الاستثماريه والاقتصادي (الدوري والسامرائي: ٢٠٠٦: ٧٣) وان كلمة الائتمان مأخوذه من الاصل اللاتيني (Credere) ومعناها وثق به وهي ترمز الى عنصرين متلازمين هما: عنصر الثقة وعنصر الوقت (الناشف وهندي: ١٩٩٨: ٨٣) وان الهدف الرئيسي لسياسة الاقراض التي ينتهجها المصرف هو تحقيق الربح الذي يمثل في واقعه الفرق بين الفوائد التي يدفعها عن الودائع الزمنية وودائع الادخار والفوائد التي يحصل عليها من المستفيدين من التسهيلات الائتمانية (طالب القروض المصرفيه) وهناك هدف آخر لا يقل اهميه عن هدف الربحية وهو تقليل المخاطرة، حيث تسعى المصارف الى العمل بالاتجاهات التي تجعلها محصنه ضد المخاطرة التي تتضمنها (ادارة الاصول) والقرض بأبسط معانيه هو عبارة عن معامله تجري بين فريقين يقوم أحدهما (المقرض) بموجبها بتأجير أموال الى الفريق الثاني (المقترض)

وقد تؤجر الاموال مقابل رسم او دون مقابل (يسمى الرسم فائدة او حسما) ولا تقوم المصارف التجارية بمنح التسهيلات الائتمانية الا بعد التأكد من سلامة المركز المالي والاعتباري للمقترض وكفاءته وقدرته على الوفاء بدينه (استرداد القرض زائد الفائدة المتفق عليها) تجاه المصرف خلال المواعيد المتفق عليها (العلاق: ٢٠٠١: ٨١)

#### ب. الاهمية:

تمتلك القروض اهمية خاصة من حيث كونها تعتبر اهم مكون في اصول البنك واكثر خصوبه لانها تولد للمصرف عوائد مجزية اذا ما اديرت بشكل كفوء وفاعل فهي تشمل تشكليه متنوعه مثل قروض راس المال العام والسحوبات على المكشوف والاقراض الاستثماري، والقروض العقاريه المدعومه بأصول، وحسابات البطاقات الائتمانيه..... الخ (حماده، ٢٠٠٥: ٤٦٠) كما ان التطورات التكنولوجيه والاقتصاديه اعطت القروض اهمية كبيره يمكن تلخيصها بالآتي (الدوري و السامرائي: ٢٠٠٦: ٧٦) (ابو حمد وقدروي: ٢٠٠٥: ٢٦٣)

١ - زيادة الانتاج: تحتاج المشروعات الصناعيه والزراعيه الكبيره الجديده منها والقائمه الى موارد ماليه مستمره ضخمة تفوق الموارد الذاتيه للمشروعات فضلا عن ذلك عمليات التطور الفني والتقني وما يتطلبه من استبدال المكائن والمعدات لذلك تلجأ تلك المشروعات الى الاقتراض من المصارف او الى اصدار سندات و طرحها على الجمهور وتلعب المصارف المتخصصه دوراً اكبر في توفير مثل هذه الموارد الماليه.

٢ - توزيع الموارد الماليه والائتمانيه على مختلف الانشطة الاقتصاديه: يلعب الاقتراض دورا مهما في توزيع الموارد الماليه المتاحة للجهاز المصرفي بين مختلف القطاعات والانشطة الاقتصاديه بما تضمنه الاستخدام الكفوء لهذه الموارد من خلال توزيعها على جميع المشاريع وفقا لاحتياجاتها.

٣ - زيادة الاستهلاك: يساهم الاقتراض للمستهلكين من اصحاب الدخول المتدنيه الحصول على بعض السلع الاستهلاكيه المعمره وغيرها من السلع، مما يترتب عليهم التزامات دفع قيم تلك الائتمان عندما ترتفع دخولهم المستقبليه ويساعد ايضا في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكيه مما يؤدي الى زيادة حصه السوق وزيادة حجم الانتاج ودعم الاقتصاد الوطني

٤ - تشغيل الموارد العاطله: يمكن الاستفاده من الاموال العاطله من تشغيلها بصوره مؤقتة من خلال التحويلات القصيره الاجل وبهذا فالمقترض ينتفع من استخدام هذه الموارد في نشاطات مؤقتة تحقق له دخلا مربحا وبالمقابل فأن المقرض سيحصل مقابل استعماله لتلك الموارد على دخل مناسب.

٥ - اداة للتبادل: يعد الاقتراض المصرفي وسيله ملائمه لنقل استعمال الاموال من شخص لآخر اي انه واسطه للتبادل فبواسطة الاقتراض يمكن تحويل مدخرات الافراد والمنشآت والحكومة الى من يحتاجها او يستطيع استثمارها في الانتاج والتوزيع.

#### ج. أنواع القروض: يمكن تقسيم القروض الى أنواع هي:

١ - القروض من حيث الغرض: وتقسّم الى قروض استهلاكيه وهي القروض التي تمنح لتمكن الاشخاص من شراء سلع معمره مثل السيارات وغيرها للاستعمال الشخصي (العلاق: ٨٨: ٢٠٠١) وتشكل هذه القروض خمس القروض الكليه الممنوحه من قبل المصارف

التجاريه في الولايات المتحدة الامريكه (Rose:1999:p.518) وقروض لاغراض المضاربه اذ يمنح المصرف هذه القروض لغرض تحويل انشطه المضاربه (الدوري والسامرائي: ٢٠٠٦: ٨١)  
٢- القروض من حيث القطاعات الاقتصادية:-

يتكون هذا النوع من (قروض صناعيه، تجاريه، زراعيه، عقاريه أوسكنيه) وتتسم هذه الانواع كونها طويله الامد وتأتي في مقدمه القروض العقاريه وبعدها القروض الصناعيه فهكذا (Rose:1999:518)

٣:- القروض من حيث الضمان:- وتنقسم الى نوعين الاول هو القروض بدون ضمان اذ يمنح المصرف قرصاً لأحد زبائنه بدون ضمان، وذلك اعتماداً على سمعته الماليه وعلى قوة مركزه المالي، ويفضل عدم التوسع في منح هكذا قروض (ابو حمد وقدوري: ٢٦٦: ٢٠٠٥) والنوع الثاني القروض بضمان وهي بدورها تتكون من فرعين الاول قروض مضمونه بضمانات عينيه كأن يقدم المقترض الى المصرف رهن عقار يمتلكه او بضاعه في حوزته والثاني هي قروض مضمونه بضمانات شخصيه وهي التي تتم بوجود طرف ثالث (شخص طبيعي أو معنوي) يضمن السداد في حالة عدم قدرة المقترض او امتناعه عن السداد (الدوري والسامرائي: ٨١: ٢٠٠٦)

٤:- القروض من حيث عدد المقرضين:- وتنقسم الى قروض يقدمها مصرف واحد فالاصل في القرض ان يقدمه مصرف واحد وذلك بهدف الاستفاده الكامله من الفوائد المتفق عليها. والنوع الاخر هو القروض المجمعه وتعني اشتراك اكثر من مصرف واحد بتقديم قرض معين غالباً ما يكون كبيراً نسبياً بحيث لا يستطيع مصرف بمفرده تقديمه.

٥:- القروض من حيث الامد:- فهي قروض قصيرة الاجل وتعد ثاني اكبر مصدر من بين مصادر التمويل في المنشأة يمتد أجلها لاقل من سنه وغالباً ما تكون لعدة شهور (٣-٦) وتستعمل في تمويل التوسع الموسمي وتجدد اذا كان المركز الائتماني للمنشأة رصينا ومن انواعها الرصيدالمدين، خصم الاوراق التجاريه، السلف، الارصده المعوضه (الشماع: ١٩٩٢: ٢٩٢) اما القروض متوسطه الامد يكون اجلها خمس سنوات لغرض تمويل بعض العمليات الراسماليه مثل استكمال الات المصنع بوحداث جديده (الدوري والسامرائي، ٢٠٠٦: ٨٠) واخيراً القروض طويله الاجل التي يصل مداها عشرسنوات وتستخدم لتمويل نفقات رأسماليه مثل تطوير المصنع او شراء تجهيزات ومعدات (العلاق: ٩٣: ٢٠٠١)

#### ثانياً:- السياسه الاقتراضيه:

وهي السياسه التي يتبعها المصرف وتتسم بالمرونه، فهي ليست سياسه واحده او نمطيه وانما تصاغ كل سياسه في ضوء اهداف المصرف وهي اهداف تتباين من مصرف لآخر ورغم ذلك فأن سياسه الاقتراض بشكل عام تحكمها اصول وتقاليد واجراءات تكاد تكون موحده (العلاق: ٢٠٠١: ٨١) وتهدف السياسه الاقتراضيه الى تحقيق اغراض في مقدمتها سلامه القروض التي يمنحها المصرف، تنميه انشطه المصرف وتحقيق عائد مرضي. تأمين الرقابه المستمره على عمليه الاقتراض في كافة مراحلها.

وللسياسة الاقراضية مكونات هي الالتزام بالقيود القانونيه، تحديد حجم الاموال الممكن اقراضها، تحديد الضمانات المقبولة من جانب المصرف، مستويات اتخاذ القرار لتحديد تشكيلة القروض، الحد الاقصى لكل من القرض وتاريخ استحقاقه، مجالات الاقراض غير المسموح بتمويلها، الاهليه الاقراضيه، الرصيد المعوض، اجراءات متابعه القرض، كما وتتأثر السياسه الاقراضيه بجملة من الامور هي راس المال، الربحية، استقرار الودائع، سياسه البنك المركزي، الازمات الاقتصادية السائدة، شدة المنافسة بين المصارف، حاجات اقتصاد المنطقه (ابو حمد و قدوري: ٢٩٦: ٢٧٥: ٢٠٠٥).

### ثالثاً:- اركان تقدير المركز الائتماني للمقترض:-

يمكن تبويب اركان تقدير المركز الائتماني للمقترض بخمسة نواحي مهمه هي :-

**أ:- الشخصية:-** اذ ينبغي ان يقتنع موظف القروض بان الزبون لديه هدف محدد لطلب القرض من المصرف ونيه حسنه للتسديد حتى يمكن للموظف ان يقرر فيما اذا كان القرض منسجما مع السياسه الاقراضيه للمصرف (Rose:1999:528) اذ يعتبر الموظفون المسؤولون عن تقييم شخصية المقترض ان اهم مسأله في تقييم القرض هي العامل الاخلاقي او ما يسمى بالشخصيه (السلطان واخرون: ١٩٩٣: ٤٢٠)

**ب:- القدرة:-** ينبغي ان يتأكد موظف القرض من ان الزبون الذي يطلب القرض لديه القدرة والموقف القانوني السليم لتوقيع اتفاقية القرض فبعض الدول لا تمنح القرض لمن هم دون سن (١٨) سنة اما اذا كان الشخص طالب القرض يمثل شركه فيجب ان يكون لديه السلطه التامه التي تخوله الاقتراض نيابة عن الشركه (Rose:1999:530)

**ج:- النقد ورأس المال:-** يحدد راس المال بالرجوع الى الوضع المالي العام للشركه الذي يوضح عن طريق دراسة وتحليل النسب الماليه (وخاصه نسب المخاطره) وتحليل حقوق المالكه للشركه (السلطان واخرون: ١٩٩٣: ٤٢٠)

**د:- الضمانه:-** وهي الموجودات التي يتعهد الزبون باتاحتها للمنشأة او للمصرف المقترض كضمان تستند اليه في حالة نكوله عن السداد مثل (المخزون، المكائن.....الخ) ويمكن ان تكون الضمانه على شخص ضامن او كفيل للزبون.

**ه:- الظروف:-** ويقصد بها الظروف الاقتصادية العامه في القطر وكذلك الظروف الخاصه بالقطاع الذي تعمل به المنشأة او المنطقه التي توجد فيها مما ينعكس بشكل او بآخر على قدرتها على تسديد التزاماتها للغير (الشماع: ١٩٩٢: ٢٣٩).

### رابعاً:- محفظه القروض:

لا تختلف سياسة تشكيل محفظه القروض عن سياسة تشكيل محفظه الاوراق الماليه اذ ينبغي على المصرف أن لا يقتصر القروض التي يقدمها على عدد محدد من العملاء كما ينبغي مراعاة طبيعة ومدى الارتباط بين أنشطة العملاء الذين يحصلون على القروض وتتدخل التشريعات في بعض الدول في تشكيله محفظه القروض بطريقه تحقق اسلوب التنوع الساذج ففي الولايات المتحدة



الأمريكية تنص التشريعات المصرفية على أن لا تزيد قيمة القرض عن ١٠٪ من قيمة رأس المال والاحتياطيات للمقترض وهو ما يعني تعدد القروض التي يقدمها البنك وبما يسهم في تجنب أو تخفيض المخاطر ذات الصبغة الخاصة، كما تتبع المصارف سياسات استثمارية أخرى تمثل استجابته لمتطلبات أسلوب ماركوتز في التنوع ويقصد بذلك تنوع القروض وفق مجالات النشاط كما وتنص السياسة المصرفية الاستثمارية على توجيه أكبر قدر ممكن من المخصصات إلى محفظة القروض وما يتبقى بعد ذلك يوجه إلى محفظة الأوراق المالية (هندي: ١٩٩٣ : ٢٢٣ : ٢٢٤)

#### خامس:- نموذج Sherrod:

يستخدم هذا النموذج كأداة لتقييم مخاطرة محفظة القروض المصرفية في البنوك، إذ يعتمد النموذج على ست نسب أساسية تعبر نوعيتها عن مؤشر الربحية، ومؤشر السيولة، وثلاث معادلات لمؤشر الرفع المالي ويقيم هذا النموذج بصفه خاصه الائتمان في البنوك التجارية من عدة زوايا هي:

أ:- تقييم المركز الائتماني للمنشآت التي تتقدم بطلب الحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية. أي كأداة يسترشد بها مدير الائتمان في اتخاذ قرار منح التسهيلات أو القروض.

ب:- تقييم المخاطر المحيطة بمحفظة القروض ومن ثم يستخدم في تقدير مخصصات القروض المتعثرة الواجب تكوينها بخصوص تلك القروض

ج:- كما يفيد أيضا في تحديد معدل الفائدة الخاص بالقروض، وكذلك تصميم جداول متابعه وفحص للقروض.

د:- وتطبيقا لهذا النموذج يمكن تصنيف القروض إلى خمسة فئات رئيسه حسب درجة المخاطر على النحو التالي.

مؤشر الجودة (Z)	فئة القرض
$25 \leq Z$	فئة أولى - قروض ممتازة عديمة المخاطرة
$20 \leq Z \leq 25$	فئة ثانية - قروض قليلة المخاطرة
$5 \leq Z \leq 20$	فئة ثالثة - قروض متوسطة المخاطرة
$5 - \leq Z \leq 5$	فئة رابعة - قروض مرتفعه المخاطرة
$Z \leq 5-$	فئة خامسه - قروض ذات مخاطرة مرتفعه جداً

ويتضح ما يلي :- أن الوزن الأكبر للنسب الماليه المكونه له هو عن نصيب تلك النسب التي تختبر قدرة العميل على السداد لأن الغرض من النموذج هو استخدامه أساسا في تحليل الائتمان (ويتم ذلك عن طريق نسب السيولة والملاءمه والرفع المالي)

- أن مؤشر الجودة المستخدم في تصنيف المنشآت طالبه القرض يسير في اتجاه عكسي لاتجاه المخاطرة، حيث أن ارتفاع قيمة المؤشر يدل على جودة القرض أو على قوة المركز المالي للمنشأة ومن ثم انخفاض درجة المخاطرة والعكس صحيح (لطفى: ٢٠٠٥ : ٧١٤-٧١٥).

### المحور الثالث: الجانب التحليلي للبحث

يتناول هذا المحور تحليل الكشوفات الماليه للشركات موضع البحث لغرض بناء محفظه القروض المصرفيه على افتراض ان كل شركة تقدمت بطلب قرض من مصرف ما وان المصرف لغرض اتخاذ القرارات حول منح القروض للشركات او عدمه سيعتمد على جملة امور منها ما يقدمه هذا البحث من تحليل واقع عمل الشركات ومدى قوة مركزها المالي وبالتالي هل هي مؤهلة لاختذ القرض ولديها القدرة على ارجاعه ام ان مركزها المالي ضعيف وبالتالي يرفض طلب الشركة.

جدول (١)

مؤشر جودة القرض

2005	2004	2003	2002	الشركة / السنه
20.528	18.224	16.936	21.923	الكندي لانتاج اللقاحات والادويه البيطريه
14.325	17.779	18.167	18.607	التعبئه والتعليب العراقيه / مشن
18.873	18.347	20.66	20.541	العراقيه للسجاد والمفروشات
17.173	8.287	16.152	24.525	بغداد لصناعه مواد التغليف
18.261	21.56	20.359	20.739	الخياطه الحديثه
12.261	10.79	19.279	16.298	نينوى للصناعات الغذائيه
-	14.054	19.468	19.976	العراقيه لتصنيع وتسويق التمور
14.458	15.971	16.6	16.228	صناعه المواد الانشائيه الحديثه
16.182	17.549	18.853	23.256	الصناعات الخفيفه
12.518	14.514	15.29	23.753	الوطني لصناعه الاثاث المنزلي
19.164	13.934	12.77	17.702	المنصور للصناعات الدوائيه والمستلزمات الطبيه ومواد التجميل
13.351	15.478	15.456	18.523	كركوك لانتاج المواد الانشائيه

يوضح الجدوال رقم (١) مؤشر جودة القرض والذي يعني قوة المركز المالي للشركه طالبه القرض وفق نموذج Sherrod ولمدة أربع سنوات من 2002 ولغاية 2005 ويظهر من التحليل ان

شركة الكندي امتازت بقوة مركزها المالي رغم الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد اذ كان مؤشر جودة القرض لسنة (2002) (21.923) وهو يعني وقوعه ضمن الفئة الثانية اي قرض قليل المخاطرة الا انه في سنة (2003) تراجع ليصبح (16.936) وبهذا يكون تراجع ليكون ضمن الفئة الثالثة وهي قروض متوسط المخاطرة وقد يعزى هذا التراجع الى خضوع البلد للاحتلال وعدم الاستقرار خلال هذه السنة الا انه في سنة (2004) بدأ بالانتعاش ليصبح (18,224) لكنه لازال ضمن الفئة الثالثة لمؤشر جودة القرض وبلغ ارتفاعه (1,288) نقطة واستمر في الارتفاع في سنة (2005) ليبلغ (20.528) اي بفارق صعود بلغ (2.304) نقطة وهو مؤشر جيد لان صعوده كان بفارق متزايد ليصبح ضمن الفئة الثانية قليلة المخاطرة اما الشركة الثانية (التعبية والتعليب العراقيه) بلغ فيها مؤشر الجودة (18.607) لسنة (2002) اي وقوعها ضمن الفئة الثالثة قروض متوسطة المخاطرة وقد انخفض هذا المؤشر لسنة (2003) ليبلغ (18.167) اي بفارق سالب (.44) نقطة وهذا الفارق ليس كبيرا مما يدل على قوة المركز المالي للشركة خلال هاتين السنتين الا انه لم يحافظ على مستواة بل استمر بالانخفاض ليصل الى (17.779) سنة (2004) اي بفارق سلبي متناقص بلغ (.39) عن السنة السابقة وهذا يعني انه بالرغم من الانخفاض الحاصل في قوة مركزها المالي عن سنة (2003) الا انه افضل من الانخفاض في سنة (2003) عن سنة (2002) ويعد هذا مؤشر جيد على ان الشركة تمكنت من الحد من هذا التناقص ولو بنسبه بسيطه لكنها لم تستمر اذ انخفض مؤشر الجودة في سنة 2005 ليصل الى (14.325) نقطة اي بفارق سلبي متزايد بلغ (3,454) نقطة عن سنة (2004) وبالرغم من السنوات الاربع تضع الشركة ضمن الفئة الثالثة متوسطة المخاطرة الا انها وبشكل عام تعد مؤشر غير جيد بسبب التراجع المستمر لمؤشر قوة مركزها المالي.

اما الشركة العراقية للسجاد والمفروشات بلغ مؤشر قوة مركزها المالي (20.541) نقطة لسنة (2002) وهو مؤشر يضعها ضمن الفئة الثانية قليلة المخاطرة وهو يعني موقف جيد للشركة وقد حسنت الشركة من قوة مركزها المالي في سنة (2003) ليبلغ جودة القرض فيها (20.66) وبفارق موجب بلغ (.119) نقطة لتبقى بذلك محافظة على موقعها ضمن الفئة الثانية الا ان مركزها تراجع في سنة (2004) ليبلغ (18.347) وبفارق سالب بلغ (2.313) نقطة مما جعلها ضمن الفئة الثالثة قروض متوسطة المخاطر الا ان هذا الانخفاض لم يستمر بل تحسن ليصبح (18.873) سنة (2005) اي بفارق موجب بلغ (.526) نقطة الا انها بقيت ضمن الفئة الثالثة - قروض متوسطة المخاطرة ويؤشر هذا التحليل توازن في مركز الشركة الماليه خلال السنتين الاوليتين والسنتين الاخريتين مما يعني وجود ادارة جيد للشركة تتمكن من المحافظة على مركز مالي جيد للشركة رغم الانخفاض الحاصل ما بين سنة (2003) و(2004) ويبدو هذا واضحا بالفارق ما بين سنة (2003,2002) و(2005,2004).

اما شركة بغداد لصناعة مواد التغليف فقد بلغ فيها مؤشر الجودة (24.525) لسنة 2002 وهو مؤشر جيد يضعها ضمن الفئة الثانية قليلة المخاطرة وهي قريبه جدا من القروض الممتازة بفارق سالب بلغ (.475) نقطة وانخفض هذا المؤشر سنة (2003) ليبلغ (16.152) نقطة وبفارق سالب (8.373) ويكون بهذا ضمن الفئة الثالثة متوسطة المخاطرة واستمر الانخفاض في المؤشر ليبلغ

(8.287) نقطه وبفارق سالب متناقص بلغ (7.865) عن السنة السابقة وهي ما زالت ضمن الفئة الثالثة متوسطة المخاطرة الا انها اقرب من الفئة الرابعة قروض مرتفعه المخاطرة وبفارق (3.287) وهو مؤشر غير جيد الا ان المؤشر عاود الارتفاع ليصل الى (17.173) نقطه وبفارق موجب بلغ (8.886) وهو فارق جيد يفوق الفارق السالب للا تخفاضين في سنة (2004,2003) الا انه بشكل عام وضع الشركه غير مستقر ما بين ارتفاع وانخفاض كبير.

اما شركة الحياطة الحديثه فقد بلغ فيها مؤشر الجودة لسنة (2002) (20.739) نقطة وبهذا هي ضمن الفئة الثانية قليلة المخاطرة وهي قريبة من الفئة الثالثة متوسطة المخاطر وبفارق موجب (7.739) وانخفاض المؤشر سنة (2003) ليبلغ (20.359) نقطه وبفارق انخفاض (3.8) نقطه او هو فارق صغير لكنه ما زال ضمن الفئة الثانيه وعاد وارتفع المؤشر مجدداً ليبلغ (21.56) نقطه عام (2004) وبفارق موجب بلغ (1.201) نقطه وهو اكبر من الانخفاض السابق ضمن الفئة الثالثة الا ان المؤشر انخفض مجدداً ليبلغ عام 2005 (18.261) نقطه وبفارق سالب (3.299) نقطه عن السنة السابقه وهو فارق يفوق الفارق في السنوات السابقه مما جعلها تكون ضمن المستوى الثالث متوسط المخاطرة وبشكل عام فان موقف الشركة جيد خلال مجمل السنوات.

وبلغ المؤشر في شركه نينوى للصناعات الغذائية (16.298) نقطه في سنة (2002) مما يضعها ضمن الفئة الثالثة متوسطة المخاطرة وارتفع المؤشر ليصل الى (19.279) نقطة في (2003) وبفارق موجب (2.981) بالرغم من ان هذه السنة هي سنة عدم وجود دولة في العراق الا انها انخفضت سنة (2004) لتصل الى (10.79) وبفارق سالب بلغ (8.489) وهو فارق كبير ثم عاد وارتفع سنة (2005) ليصل الى (12.261) وبفارق موجب (1.471) نقطه الا ان هذا الفارق قليل قياساً بالانخفاض في سنة (2004) وبشكل عام فأن موقف الشركه غير جيد وفقاً لهذا المقياس وذلك للفتاوت غير المستقر للارتفاع والانخفاض في مؤشرها رغم كونه في حدود الفئة الثالثة متوسطه المخاطرة اما الشركه العراقيه لتصنيع وتسويق التمور فقد بلغ فيها المؤشر عام (2002) (19.976) نقطه وهو ضمن الفئة الثالثه متوسطة المخاطرة وانخفض المؤشر ليبلغ (19.468) عام (2003) وبفارق موجب بلغ (5.08). واستمر انخفاضه في عام (2004) ليصل الى (14.054) نقطه وبفارق سالب بلغ (5.414) نقطه وهو فارق كبير اما سنة (2005) فلم تتوفر عنها بيانات للباحث وبشكل عام فأن السنوات الثلاثه كانت فيها الشركه ضمن الفئة الثالثه متوسطه المخاطرة ولكن الانخفاض فيها كان مستمراً مما يعطي مؤشراً غير جيد عن موقف الشركه المالي ، وبلغ المؤشر في شركه صناعة المواد الانشائية الحديثه (16.228) لسنة (2002) ثم ارتفع ليصل الى (16.6) عام (2003) وبفارق موجب (3.72) نقطه وفي سنة (2004) انخفض المؤشر ليبلغ (15.971) نقطه وبفارق سالب بلغ (6.29). نقطه وهو اكثر من الارتفاع في سنة (2003) واستمر الانخفاض ليصل الى (14.458) نقطه عام (2005) وبفارق انخفاض بلغ (1.513) وهو اكثر نسبة في الانخفاض في سنة (2004) وبشكل عام فأن الشركه تقع ضمن الفئة الثالثه متوسطه المخاطرة الا ان انخفاضه كان مستمراً خلال الاربع سنوات مما يضع الشركه في دائرة عدم الاستقرار وبالتالي انعكاس غير جيد عن مركزها المالي اما شركة الصناعات الخفيفه فبلغ فيها مؤشر الجودة (23.256) نقطه عام (2002) وهي بذلك ضمن

الفئة الثانية قليلة المخاطرة الا ان مؤشرها انخفض عام (2003) ليبلغ (18.853) نقطه وبفارق انخفاض بلغ (4.403) نقطه لتصبح بذلك ضمن الفئة الثالثه متوسطه المخاطر واستمر الانخفاض خلال السنتين (2004) و (2005) اذ بلغ المؤشر فيها على التوالي (17.549) و (16.182) وبفارق انخفاض (1.304) لسنه (2004) عن سنة (2003) و (1.367) لسنه (2005) عن سنة (2004) وان الشركه هي ضمن الفئة الثالثه متوسطه المخاطرة للسنتين ويشير التحليل الى انخفاض مستمر في مؤشر قوة مركز الشركه المالي خلال السنوات الاربع مما يعني ان وضع الشركه غير جيد الا ان الانخفاض لم يكن بشكل

حاد عدى سنة (2003) وانما كان تدريجي والمؤشر متقارب نوعاً ما في السنوات الثلاث الاخيره مما قد يحسن من صورة الشركه الماليه اما الشركه الوطنيه لصناعه الاثاث بلغ مؤشر جودتها (23.753) نقطه عام (2002) مما يضعها ضمن الفئة الثانية قليلة المخاطرة الا أن مؤشرها انخفض عام (2003) فبلغ (15.24) نقطه وبفارق انخفاض بلغ (8.463) وهو فارق كبير وأستمر الانخفاض في عام (2004) (14.514) نقطه وبفارق انخفاض (.776). وهو اقل بكثير من انخفاض (2003) واستمر الانخفاض ليبلغ عام (2005) (12.518) وبفارق انخفاض بلغ (1.996) وعليه فان الشركه ضمن الفئة الثالثه متوسطه المخاطرة للسنوات الثلاث الاخيره والانخفاض كان مستمراً من سنة (2003) وحتى (2005)، اما شركة المنصور للصناعات الدوائيه فقد بلغ مؤشرها سنة (2002) (17.702) نقطه اي ضمن الفئة الثالثه متوسطه المخاطرة وانخفض المؤشر عام (2003) اذ بلغ (12.77) وبفارق انخفاض (4.932) وعاد وارتفع المؤشر عام (2004) ليبلغ (13.934) وبفارق ارتفاع (1.164) نقطه واستمر الارتفاع اذ بلغ عام (2005) (19.164) نقطه وبفارق ارتفاع موجب بلغ (5.23) نقطه وهو اكثر من الانخفاض الحاصل في سنة (2003) وبشكل عام تصنف الشركه ضمن الفئة الثالثه بسنواتها الاربعه فهي متوسطه المخاطرة ويشير التحليل الى اداء جيد للشركه ويظهر ذلك من خلال تحسن مؤشر جودة مركزها المالي خلال السنوات المبحوثه، اما الشركه الاخيره كركوك لانتاج المواد الانشائيه فبلغ مؤشرها (18.523) نقطه في عام (2002) وانخفض في عام (2003) ليبلغ (15.456) نقطه وبفارق (3.067) نقطه وارتفع بشكل طفيف في عام (2004) ليبلغ (15.478) نقطه وبفارق ارتفاع (.022). نقطه الا انه تراجع وانخفض عام (2005) ليبلغ (13.351) نقطه وبفارق انخفاض بلغ (2.127) نقطه وبشكل عام فان الشركه تصنف ضمن الفئة الثالثه متوسطه المخاطرة.

كما يظهر من التحليل ان الشركات تصنف في عام (2002) ضمن الثانية والثالثه فكانت ست شركات ضمن الفئة الثانية قليلة المخاطرة وكان مؤشرها ما بين (20.541) و (24.525) وهن (الكندي، العراقيه للسجاد، بغداد، الخياطه الحديثه، الصناعات الخفيفه الوطنيه) اما البقيه فهن ضمن الفئة الثالثه متوسطه المخاطرة وكان مؤشرهن ما بين (16.228) و (19.976) وهن (التعبئه والتعليب، نينوى، العراقيه لتصنيع وتسويق التمور، صناعه المواد الانشائيه، المنصور، كركوك) وهذا يدل على اداء جيد للشركات خلال سنة (2002) اما عام (2003) فقد انخفض مؤشرات الشركات اذ اصبحت شركتين فقط تصنف ضمن الفئة الثانية وهما (العراقيه للسجاد، والخياطه

الحديثه) وتراوح مؤشرها ما بين (20.359 و20.66) وهما اقرب للتحول من الفئة الثانية الى الفئة الثالثة متوسطه المخاطرة اما بقيه الشركات فهي تصنف ضمن الفئة الثالثه ويتراوح مؤشرها ما بين (12.77- 19.468) نقطه ويشير ذلك الى انخفاض مؤشر جودة المركز المالي للشركات خلال عام (2003) بشكل عام قياساً بعام (2002) اما عام (2004) كانت شركة الخياطه الحديثه الوحيدة التي تصنف الفئة الثانيه اذ كان مؤشرها (21.56) اما البقيه فتصنف ضمن الفئة الثالثه متوسطه المخاطرة وتراوح مؤشرها بين (8.28 و18.347) اما عام (2005) فكانت شركة الكندي فقط تصنف ضمن الفئة الثانيه اما البقيه تصنف ضمن الفئة الثالثه وتراوح مؤشرها ما بين (12.261 و19.164) نقطه ويظهر التحليل اعلاه انخفاض مستمر في اغلب مؤشرات الشركات على مدى السنوات الاربع وقد يعزى ذلك الى ظروف البلد المضطربه سواء السياسيه منها والاقتصاديه الا انه بشكل عام لو استقر الوضع في العراق فأن الشركات العراقيه ستكون ذات اداء جيد ويمكنها من تقويه مركزها المالي بشكل يساعد على ارتقاءها الى درجة مخاطرة قليله جداً وهذا ما يوضحه التحليل اعلاه، ويعد التحليل السابق مهما جداً لمحلل الائتمان لكي يستطيع في ضوءه من اتخاذ القرار النهائي بمنح الائتمان او رفض الطلب وعليه فأن محلل الائتمان سيرفع تقريره للمسؤولين يوضح فيه نتائج دراسة المركز المالي للشركات كما في اعلاه وقد يطرأ بعض التعديل على مؤشرات الشركات المبحوثه سواء صعوداً او نزولاً بعد أخذ العديد من العوامل غير الكمييه في الحسبان مثل نوعيه اداره الشركه وما تتمتع به من خبره، العلاقات السابقه مع الشركه، مدى استمراريه ربحية الشركه والاتجاهات المتوقعه لاستمراريته في النشاط ومركزها التنافسي والى امور أخرى قد تشكل ايضاً ضروره مكمله للتحليل العملي ليتم من خلالها اتخاذ القرار الصائب في منح القرض او عدم منحه وبشكل عام فان اختيار الشركات المكونه للمحفظة تخضع بشكل كبير لاستراتيجيه المصرف الاستثمارية ومن الممكن تصميم المحفظة الاقراضية للمصرف وفق التحليل السابق وباعتماد متوسط مؤشر الجودة وحسب قوة المركز المالي للشركات طالبة القرض والجدول (٢) يبين ذلك :

جدول (٢)

تصميم المحفظة الاقراضية للمصرف باعتماد متوسط مؤشر جودة القرض

ت	الشركات	متوسط مؤشر جودة القرض
١	الخياطة الحديثه	20.23
٢	العراقية للسجاد والمفروشات	19.605
٣	الكندي لانتاج اللقاحات والادوية البيطرية	19.403
٤	الصناعات الخفيفة	18.96
٥	التعبئة والتعليب العراقية / مشن	17.219
٦	بغداد لصناعة مواد التغليف	16.534
٧	الوطنية لصناعة الاثاث المنزلي	16.52
٨	المنصور للصناعات الدوائية	15.89
٩	صناعة المواد الانشائية الحديثه	15.814

15.702	كركوك لانتاج المواد الانشائية	١٠
14.657	نينوى للصناعات الغذائية	١١
13.3745	العراقية لتصنيع وتسويق التمور	١٢

### المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أ:- الاستنتاجات:-

- ١:- يظهر في التحليل ان 50٪ من الشركات تصنف ضمن الفئة الثانية - القروض ذات المخاطرة القليلة و50٪ تصنف ضمن الفئة الثالثة - القروض متوسطة المخاطرة وذلك لعام 2002.
- ٢:- يظهر التحليل ان مؤشر جودة القرض المنخفض عام 2003 اذ صنفت شركتين فقط ضمن الفئة الثانية وهما العراقية للسجاد والمفروشات والخياطه الحديثه وهما يشكلان نسبة 17٪ من الشركات اما البقيه فقط كانت ضمن الفئة الثالثه ونسبتها 83٪.
- ٣:- يظهر التحليل انخفاض جديد في مؤشر جودة القرض لعام 2004 اذ صنفت شركه واحده فقط ضمن الفئة الثانيه وهي شركه الخياطه الحديثه اما البقيه فصنفت ضمن الفئة الثالثه.
- ٤:- يظهر التحليل تحسن بسيط في مؤشر جودة القرض للشركات الا ان شركة واحدة فقط تصنف ضمن الفئة الثانيه وباقي الشركات تصنف ضمن الفئة الثالثه وذلك لعام 2005.
- ٥:- كما يظهر التحليل بشكل دقيق كيفية تغير اداء الشركات وقوة مركزها المالي بحيث يستطيع القارئ معرفة التغيرات التي تطرأ على مؤشر كل شركه سواء ارتفاعاً او انخفاضاً ونسبة هذا الارتفاع او الانخفاض
- ٦:- بناءً على النقاط السابقه فأن استخدام نموذج Sherrod يمكن المصرف من تقليل مخاطرة القروض من خلال الوقوف على مؤشرات قوة المركز المالي للشركات طالبة القرض وبالتالي يمكن المصرف من بناء محفظته الاقراضيه وفق اسس علميه سليمه تضمن له الاستثمار المناسب وعليه تقبل فرضيه البحث القائله "يؤدي استخدام نموذج Sherrod في تحليل المركز المالي للشركات طالبه القرض الى تقليل المخاطرة الاقراضيه للمصرف ويمكن من بناء المحفظه الاقراضيه للمصرف على اسس علميه".

ب:- التوصيات:- يوصي الباحث بجملة من الامور هي :-

- ١:- ينبغي ان لا يقتصر المصرف في منح القروض على عدد محدد من العملاء وان يراعي طبيعة الارتباط بين أنشطة العملاء الذين يحصلون على قروض ففي تحليلنا اعلاه اقتصر البحث على القطاع الصناعي لعدم توفر بيانات عن القطاعات الاخرى ولو توفرت البيانات لاتيحت للمصرف خيارات متعددة لمنح القروض.
- ٢:- ضرورة اعتماد المصرف على سياسيه اقراضيه واضحه ومتناسبه مع طلبات الشركات للقروض سواء من ناحية النشاط الذي تخدمه الشركه او سعر الفائدة حسب درجة المخاطرة او تواريخ الاستحقاق.
- ٣:- ضرورة ان يقوم المصرف بتشكيل محفظه اقراضيه قائمه على اختيار الشركات التي سيتم منحها القرض وفق اسس علميه تمكن من معرفة المركز المالي للشركات ومنها نموذج Sherrod.

٤ :- ضرورة اعداد دراسه جدوى للاهداف التي تسعى الشركات لتحقيقها من خلال الاقتراض ومدى علاقتها ببناء الاقتصاد الوطني وبما يعود بالخير على المجتمع ليتم بعدها منح القروض او لا للشركات التي لها دور مهم في تنمية الاقتصاد وخدمة المجتمع وبهذا يضمن المصرف دوره في تنشيط الحركة الاقتصادية للبلد.

### ثبت المراجع

#### اولا: المراجع العربية:

١. ابو حمد وقدوري: رضا صاحب، فائق مشعل (ادارة المصارف) جامعة الموصل ٢٠٠٥
٢. العلاق: بشير عباس.(ادارة المصارف: مدخل وظيفي) الاردن، ٢٠٠١
٣. الناشف وهندي: انطوان، خليل (العمليات المصرفية والسوق المالية) الجزء الاول المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ١٩٩٨
٤. الدوري والسامرائي: زكريا. يسري (البنوك المركزية والسياسات النقدية) عمان، الاردن. ٢٠٠٦
٥. حماده: طارق عبد العال (حوكمة الشركات - المفاهيم - المبادئ - التجارب) الدار الجامعية، ٢٠٠٥
٦. السلطان واخرون: سلطان المحمد، عدنان داغستاني، احمد نبيل (التمويل الاداري) الطبعة العربية، الجزء الاول، دار المريخ للنشر. السعودية ١٩٩٣
٧. الشماع: خليل محمد حسن (الادارة المالية) بغداد، ط٤، ١٩٩٢
٨. هندي: منير ابراهيم (ادوات الاستثمار في اسواق راس المال) المؤسسة العربية المصرفية عمان الاردن ١٩٩٣
٩. لطفي: امين السيد محمد (التحليل المالي لاغراض تقييم ومراجعة الاداء والاستثمار في البورصة) الدار الجامعية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥

#### ثانيا: المنشرات الرسمية:

١٠. سوق العراق للاوراق المالية: (المنشرات السنوية للميزانيات العمومية وكشوفات الدخل للشركات المبحوثة للمدة من ٢٠٠٢ الى ٢٠٠٥)

#### ثالثا: المراجع الاجنبية:

11. Rose: peter(commercial bank management) 4<sup>th</sup> ed Irwine/Mc Graw-Hill 1999.